الأمم المتحدة E/ECA/COE/40/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 March 2022

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الأربعون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١ - ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

التقرير المتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

أولا- المقدمة

١- يقدم هذا التقرير موجزًا للدعم الذي قدمته وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٢١ إلى آذار/مارس ٢٠٢٢. ويشمل التقرير الدعم المقدم لتنفيذ أولويات الاتحاد الأفريقي على الصُعُد الإقليمية ودون الإقليمية والمحلية، بما في ذلك أولوياته المبيّنة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وفي هذا السياق، يقدم الفصل الثاني من التقرير لمحة عامة عن المساعدة المقدمة عن طريق منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا (منصة التعاون الإقليمي) المنشأة حديثًا ضمن الإطار الإنمائي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويسلط الفصل الثالث الضوء على الأنشطة الرئيسية للبرنامج ''٩'' للجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية)، إلى جانب أنشطة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة التواصل العالمي، في عملهما المشترك لفائدة أفريقيا. وأخيرًا، يقدم الفرع الرابع تقريرًا أوليًا عما تبذله اللجنة الاقتصادية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية من جهود لتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمتين التي تم تجديدها وتنقيحها مؤخرًا للتعجيل بالتنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

* E/ECA/COE/40/1

A.22-00333

ثانيا- منصـــة التعاون الإقليمي لأفريقيا والإطار الإنمائي المشـــترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢- منصة التعاون الإقليمي، التي أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ برئاسة نائبة الأمين العام، هي هيكل تعاوني إقليمي أُعيد تنشـــيطه يضـــم ٢٥ من كيانات الأمم المتحدة في جميع أنحاء القارة، وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك التصـدي للتحديات الرئيسـية التي تتجاوز حدود البلدان وتشكل مصدر قلق على الصعيد الإقليمي، وتقدم الدعم في الوقت نفسه إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية على المستوى القطري عن طريق إسداء المشورة في مجال السياسات، وتقديم المساعدة التقنية، والخدمات الاستشارية، والدعوة، والدعم البرنامجي في بعض الحالات.

٣- وتشكلت هذه المنصة في بادئ الأمر من سبعة ائتلافات مواضيعة قائمة على الفرص (الائتلافات المواضيعية) ومقسّمة إلى مجموعات على أساس المسائل السياساتية الشـــاملة لعدة قطاعات، وثلاثة أفرقة عمل مشـــتركة بين الوكالات أُنشـــئت اســـتجابة للتوصـيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأمم المتحدة، المعنون ''تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحســـين الفعالية وتعزيز المســـاءلة'' (A/72/492/Add.2)، الذي يهدف إلى تعزيز العمل المشـــترك والتنســـيق بشـــأن مركز إدارة المعرفة، والإبلاغ على نطاق المنظومة ومكاتب الدعم الإداري المشـــتركة. وهذه الائتلافات المواضـيعية، التي تشـكل أدوات رئيسـية للعمل الموضـوعي الذي تضـطلع به منصـة التعاون الإقليمي، تُجمّع الخبرات المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بطريقة ســـريعة وفي أوانها من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة على الصـــعيدين الإقليمي والقطري. فهي تقوم على الطلب وموجّهة نحو تحقيق النتائج، وتبتعد عن النُّهج المعْزولة والتداخلات على حد ســواء. وفي بداية عام ٢٠٢٢، جرى رسميًا إنشـــاء ائتلاف مواضـــيعي ثامن من هذا القبيل معني بالمبـادرات والاســـتراتيجيـات الإقليميـة، من أجـل التركيز على الطبيعـة العـابرة للحـدود للمبادرات الإقليمية الموجهة لمنطقة الساحل، والقرن الأفريقي، والبحيرات الكبرى.

٤- وكان العامان الأخيران من خطة إصـــلاح الأمم المتحدة مثمرين، على الرغم من البيئة غير المواتية التي أحدثتها جائحة كوفيد-١٩، وتزايد عدم الاســـتقرار العالمي على صعيد الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على حياة السكان وسبل عيشهم على الصُعُد العالمية والإقليمية والوطنية.

٥- وخلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢١ إلى آذار/مارس ٢٠٢٢، قدمت منصة التعاون الإقليمي دعما يتسم بالسرعة وحسن التركيز إلى منسقي الأمم المتحدة المقيمين، والأفرقة القطرية، والدول الأعضـاء والشـركاء الإقليميين عن طريق تنسـيق اسـتجابة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي للتحديات المتعددة الأوجه في جميع أنحاء أفريقيا.

٦- وتسلط الفروع التالية الضوء على أنشطة مختارة اضطلع بها كل واحد من الائتلافات المواضيعية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

ألف- الائتلاف المواضيعي ''١'': تعزيز نظم البيانات والنظم الإحصائية المتكاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٧- ركز هذا الائتلاف المواضيعي، الذي تُعقد اجتماعاته بدعوة مشتركة من اللجنة الاقتصادية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على تصميم وإطلاق بوابة إلكترونية مشتركة بين الأمم المتحدة وأفريقيا من أجل تسخير البيانات لأغراض التنمية. وجرى تطوير المنصة القارية وإطلاقها في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ على هامش اجتماعات الجمعية العامة. وحضر حفل الإطلاق أكثر من ٢٢٠ مشاركًا. وهي بمثابة سجل جامع يشتمل على بيانات وأدلة عالية الجودة من جميع البلدان الأفريقية بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتمثل أول مشروع من نوعه يهدف إلى تقديم دليل يستند إلى الإحصاءات على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣.

٨- وتقدم المنصة مجموعات بيانات عملية شاملة، ستساعد الحكومات والشركاء بشكل خاص على رصد التقدم المحرز، واتخاذ قرارات سليمة، وتقييم النتائج والآثار، وإجراء تحليلات مُعمَّقة وتقييمات للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والمؤشرات، وربطها بخطط التنمية الوطنية.

باء- الائتلاف المواضيعي ''٢'': ضمان إدارة الاقتصاد الكلي بفعالية وكفاءة وتسريع التحول والتنويع الاقتصاديين الشاملين

٩- تُعقد اجتماعات هذا الائتلاف بدعوة مشتركة من اللجنة الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان تركيزه في الفترة قيد الاستعراض على تفعيل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي يتيح فرصة ثمينة للبلدان الأفريقية لتعميق التكامل الإقليمي، وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والتشجيع على إقامة نظام تجاري عالمي، وتعزيز صادرات البلدان النامية وإزالة الحواجز التجارية لفائدة أقل البلدان نموا.

١٠- لقد باتت أهمية التكامل الإقليمي أكثر وضوحا في أعقاب الصدمة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، التي تعمل الآن بالفعل على إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية. والتحدي الرئيسي الذي يواجه تحقيق الهدف المنشود للائتلاف ''٢'' هو وقوع جائحة كوفيد-١٩، التي لم تغيّر الطريقة التي يجري العمل بها لتحقيق المنجزات المتوخاة من البرامج فحسب، بل أخّرت أيضا تفعيل الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة. وفي هذه المرحلة، يعمل الأونكتاد واللجنة الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وكالات أخرى، بما

في ذلك مركز التجارة الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في مجالات من قبيل التفاوض بشأن جداول التعريفات الجمركية، وقواعد المنشأ، والعروض المتعلقة بالتجارة في الخدمات، والتصديق على الاتفاق وتنفيذه والعمل به على الوجه المناسب.

١١- وبالإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد واللجنة الاقتصادية الدعم لبناء القدرات فيما يتعلق بالسياسات والتجارة في الخدمات في قطاعات التمويل والسياحة والنقل في إثيوبيا، وتوغو، وغامبيا، وكينيا، ومالي، ونيجيريا. وتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مع اللجنة الاقتصادية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية بهدف بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء في غرب أفريقيا، بغية تمكينها من فهم قواعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتعرف على الفرص التي تتيحها الأسواق.

جيم- الائتلاف المواضيعي ''٣'': تسخير العائد الديمغرافي عن طريق الاستثمار في تمكين الشباب والنساء (الصحة والتعليم والعمالة) من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١٢- تُعقد اجتماعات هذا الائتلاف بدعوة مشتركة من منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية. وخلال هذه الفترة، أعد الائتلاف مجموعة موجزات سياساتية ودراسات لتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-١٩ على ركائز العائد الديموغرافي، بما في ذلك توثيق أفضل الممارسات في أفريقيا المتعلقة بتلك الركائز قبل الجائحة وفي سياقها. وفي تلك العملية، جرى تجميع وتوثيق ٢٩ مبادرة بهدف توجيه الإجراءات السياساتية والاستثمارات المتعلقة بالبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل لضمان تحقيق الانتعاش على نحو مراع للبيئة ومرن وشامل للجميع.

١٣- وجرى أيضا إعداد مجموعة ورقات عمل عن العلاقة بين الديمغرافيا والسلام والأمن في منطقة الساحل، شملت إجراء ست دراسات حالات قطرية، وتنفيذ عمليتي نمذجة إحصائية، وإعداد كتاب توليفي، وتنظيم مشاورات وطنية وجلسة بشأن الديمغرافيا والسلام والأمن على هامش الدورة العشرين لمنتدى باماكو التي عقدت في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو في باماكو، وكان موضوعها: ''التنمية المستدامة ورأس المال البشري: نتائج وأولويات تنفيذ المرحلة الانتقالية في مالي''.

١٤- وعمل الائتلاف أيضا على وضع نهج مبتكر لإجراء تعداد سكاني في سياق الجائحة في كوت ديفوار وغانا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي. وتمثل المشروع في دعوة مراقبين مستقلين من عدة بلدان من جميع أنحاء القارة للمشاركة في مُمَارَسَة الرصد المستقل

لعملية التعداد. ومكّنت هذه العملية كوت ديفوار وغانا من الاستفادة من الخبرة المكتسبة في بلدان أخرى، واكتسب خبراؤهما أيضاً مهارات إضافية لتطبيقها في بلدانهم الأصلية.

دال- الائتلاف المواضيعي "٤": الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وتهيئة الظروف المواتية لإحداث التحولات الرقمية من أجل تحقيق النمو والتنمية الشاملين

١٥- يحدد هذا الائتلاف، الذي تُعقد اجتماعاته بدعوة مشتركة من الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة الصحة العالمية، الأولويات والفرص والثغرات، ويشجع المبادرات الرئيسية، ويقدم رُؤًى إقليمية، ويعزز الشراكات الإقليمية. وفي عام ٢٠٢١، ركز الائتلاف على الاستفادة من الإمكانيات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة في القارة لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تسخير الابتكارات التكنولوجية والرقمية واعتمادها وتوسيع نطاقها على نحو مستدام من أجل تحقيق النمو الشامل، وتنمية المهارات، واستحداث فرص العمل، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام.

١٦- وتعاون الائتلاف مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سبعة عشر بلدًا في جميع أنحاء أفريقيا، هي: بنن، وبوتسوانا، وتوغو، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، والسنغال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وكابو فيردي، وليبريا، ومصر، وناميبيا، ونيجيريا. وشمل تعاونه الواسع النطاق مع الأفرقة القطرية تقديم المساعدة التقنية بهدف وضع استراتيجيات رقمية، مثلما كان الحال بالنسبة لملاوي؛ وتقييم السياسات العامة بشأن الحلول التكنولوجية؛ وتقديم الدعم التحليلي من أجل معالجة الثغرات في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ وبناء القدرات في مجال الرقمنة واستخدام البيانات الضخمة؛ وتحليل البيانات من أجل تحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

هاء- الائتلاف المواضيعي "٥": تعزيز العمل المناخي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

١٧- أنشئ هذا الائتلاف، الذي تُعقد اجتماعاته بدعوة مشتركة من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو، من أجل حفز عمل منصة التعاوني الإقليمي لأفريقيا المتعلق بتعزيز العمل المناخي، وتدعيم إدارة الموارد الطبيعية، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتمكين التحول في مجال الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٨- وفي عام ٢٠٢١، وضع الائتلاف مصفوفة برنامج عمل للفترة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٥ من أجل تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في أفريقيا. وأجرى الائتلاف، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقييما

لتقرير مرحلي على الصعيدين الإقليمي والقطري، يشمل بوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، مقارنة ببرنامج عمل الاتحاد الأفريقي لتنفيذ إطار سِينداي في أفريقيا.

١٩- وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ الفريق العامل الأفريقي المعني بالحد من مخاطر الكوارث من أجل تنفيذ برنامج عمل لتنفيذ إطار سِينداي في أفريقيا. وتكلّل عقد الدورة الثامنة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث والاجتماع السابع الرفيع المستوى المعني بالحد من مخاطر الكوارث بنجاح في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ في نيروبي. واختُتم هذان الاجتماعان باعتماد وثائق ختامية رئيسية، بما في ذلك إعلان نيروبي، من جانب الوزراء المعنيين بمسألة الحد من مخاطر الكوارث وممثليهم، بغية تسريع برنامج العمل المتعلق بتنفيذ إطار سينداي في أفريقيا.

٢٠- وعلى الصعيد القطري، قُدّم الدعم إلى وزارة الزراعة الإريترية من أجل وضع إطار للحد من مخاطر الكوارث في قطاع الزراعة. وشمل هذا الدعم بلدين آخرين هما إسواتيني وزامبيا. وقُدّم أيضا دعمٌ منسقٌ إلى الدول الأعضاء عن طريق الشراكة المعنية بتقييم وتطوير القدرات على الحد من مخاطر الكوارث، التي أُنشئت في إطار مبادرة تعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث.

واو- الائتلاف المواضيعي ''٦'': السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان

٢١- يقدم هذا الائتلاف، الذي تُعقد اجتماعاته بدعوة مشتركة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعمًا يستهدف الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والآليات الإقليمية والدول الأعضاء على منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية والحفاظ على السلام.

٢٢- وفي هذا السياق، عملت مفوضية شؤون اللاجئين مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع رسم بياني يبيّن مشاركة المرأة في عمليات السلام في أفريقيا. ويبين الرسم البياني التقدم المحرز في تنفيذ القرار التاريخي لمجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اعتُمد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ استجابة لمجموعة من الدروس المستفادة على مدى العقد الماضي أو أكثر بشأن خطة حفظ السلام وبناء السلام على الصُعُد الوطنية ودون الإقليمية والقارية، ويحدد التزامات الدول بتعزيز مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، حلقة عمل لمدة يومين في نواكشوط بهدف تعزيز مشاركة المرأة في العمليات الأمنية في منطقة الساحل. وأنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً شبكة تضم ١ ٨٠٠ من النشطاء الشباب، عرفوا باسم '' صنّاع السلام''، للمشاركة في

تنفيذ البرنامج المشترك للسلام والعدالة في إطار صندوق بناء السلام في المناطق العابرة للحدود بين تشاد وغابون والكاميرون، بهدف جعلهم عناصر فاعلة في توطيد السلام في هذه المناطق ومنع عدم الاستقرار المرتبط بالاتجار غير المشروع.

٢٣- وفي تموز/يوليه ٢٠٢١، نظمت اللجنة الاقتصادية، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة في إطار دعم تفعيل الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة في منطقة القرن الأفريقي.

٢٤- ومن أجل المساعدة على الاضطلاع بالمساعي الرامية إلى ضمان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتعزيز حماية المدنيين، قدم الائتلاف الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل إدماج حقوق الإنسان في نظمها للإنذار المبكر. ونفّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى جانب بوركينا فاسو، وتونس، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وكينيا، وموزامبيق، تدخلات بهدف التصدي للتحديات والعقبات التي تعوق التصديق على معاهدات الاتحاد الأفريقي ودمجها في الأنظمة المحلية وتنفيذها، وللمساعدة على تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على تنفيذ المعاهدات المصدق عليها.

زاي- الائتلاف المواضيعي "٧": التَشرِيد القسري والهجرة

٢٥- يعمل هذا الائتلاف، الذي تُعقد اجتماعاته بدعوة مشتركة من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بوصفه منتدى لحفز مناصرة إعمال الحقوق بهدف تقويم الممارسات التمييزية الموجّهة ضد المشردين قسرًا والمهاجرين، بمن فيهم المحتجزون، في حالات النزاع أو السلم أو الكوارث الطبيعية على حد سواء.

٢٦- وفي عام ٢٠٢١، قدم الائتلاف الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل التصدي بفعالية للتحديات العابرة للحدود، وتعزيز آليات الحماية الإقليمية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وبناء القدرات. وشملت النتائج التي حققها الائتلاف توفير خبراء وتنظيم منتدى لإقرار مشروع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة تهريب المهاجرين في أفريقيا. وعُقدت حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن صحة المهاجرين واللاجئين في أفريقيا أثناء الاجتماع الإقليمي التكميلي لمؤتمر القمة العالمي للصحة، الذي عقد في كمبالا ونظمه الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية وجهات معنية أخرى.

٢٧- وقدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم الإقليمي من أجل التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا، التي اعتمدت في كمبالا في عام ٢٠٠٩ بتوقيع ٤٠ دولة وتصديق ٣١ عليها. ونسّق الائتلاف أيضا إطلاق الخطة الإقليمية لإغاثة المهاجرين في القرن الأفريقي واليمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤، والتي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية وتوفير الحماية للمهاجرين على طول طريق الهجرة الشرقي، بمن فيهم المهاجرون العابرون والمهاجرون الذين تقطعت بهم السبل والمهاجرون الذين استقروا والعائدون بين منطقة القرن الأفريقي واليمن، وذلك عن طريق استجابة متعددة الشركاء ومتعددة السنوات. وتجمع الخطة أكثر من ٤٠ شريكًا من الدول الأعضاء، بما في ذلك إثيوبيا وجيبوتي والصومال واليمن، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وشركاء الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

٢٨- وأُطلق مشروع مشترك بين الوكالات لإجراء تحليلات تنبؤية شاملة لجميع الركائز من أجل تعزيز تنسيق البيانات ودعم التأهب لمجابهة المخاطر المتزايدة والمترابطة، بما في ذلك مخاطر تغير المناخ، في منطقة الساحل. وشجّع المشروع على تشكيل تجمّع يضم ١٨ من الشركاء الرائدين على الصعيد العالمي، من أجل تحديد المسببات الرئيسية لقابلية التأثر بالكوارث، استنادًا إلى النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (الترابط الثلاثي)، مع التركيز بشكل خاص على كيفية مساهمة تغير المناخ والظواهر الكبرى الأخرى في وقوع مخاطر جديدة أو مفاقمتها في منطقة الساحل، وذلك باستخدام أفضل الممارسات لمختلف التخصصات العلمية في مجال إعداد النماذج التنبؤية.

حاء- الائتلاف المواضيعي ”8“: المبادرات دون الإقليمية

٢٩- أنشئ هذا الائتلاف المتعلق بالمبادرات والاستراتيجيات الإقليمية في شباط/فبراير ٢٠٢٢ من أجل تنسيق مسار العمل السياسي للكيانات الإنمائية الإقليمية تحت قيادة الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام العاملين في القارة. وسيكون الائتلاف صغيرًا ويشتمل على إطار يعمل حسب الطلب من شأنه أن يعزز التعاون الشامل لجميع الركائز بين المبعوثين والممثلين الخاصين العاملين في مجال الاستراتيجيات السياسية الهامة وما يتصل بها من استراتيجيات من ناحية، والمديرين الإقليميين لكيانات الأمم المتحدة العاملين في المناطق دون الإقليمية التي يعمل فيها هؤلاء المبعوثون والممثلون من ناحية أخرى. والهدف من ذلك هو تسليط الضوء على العمل الشامل لجميع الركائز الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفريقيا عن طريق سد الفجوة بين مسارات السياسيات، والسلام، والأمن، والتنمية. وقد أنشئ هذا الائتلاف لدعم عمل الممثلين الخاصين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل إتاحة الفرصة لهم للاستفادة من مزايا أوجه الترابط بين مجالات العمل المحددة لكل منهم.

٣٠- وسيُعزز هذا الائتلاف استجابة الأمم المتحدة في أفريقيا عن طريق توفير إمكانات لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم عمل المبعوثين والممثلين الخاصين للأمين العام في السياقات دون الإقليمية التي تستوجب بشكل خاص استجابة الأمم المتحدة. وهذا يتسق أيضا مع رؤية الأمين العام الشاملة بشأن منع نشوب النزاعات، التي تقوم عليها الاستراتيجيات الإقليمية قيد التنفيذ، ويتسق بالفعل مع تقريره المعنون "خطتنا المشتركة".

٣١- وسيتم ربط أعضاء الائتلاف عن طريق لقاءات منتظمة رفيعة المستوى، وتنفيذ بعثات تقييم مشتركة، وتقديم إرشادات إلى الائتلافات الأخرى في المجال التحليلي للمسائل الناشئة. وستكون العضوية شاملة للجميع وتناوبية ومتعددة القطاعات ومتعددة الجنسيات وموجهة نحو الخدمات وتركز على البلدان. وقد أصر المبعوثون والممثلون الخاصون على ضرورة التركيز على القيمة المضافة للائتلاف ''٨'' مع تجنب التكرار والتداخل الإجرائيين.

طاء- الاجتماع السنوي لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا

٣٢- عُقد الاجتماع السنوي لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢ في نيروبي. وكان الاجتماع برئاسة أمينة محمد، رئيسة المنصة ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، وحضره أيضا نائبا رئيسة المنصة، فيرا سونغوي وأهونا إيزايكونوا. ومن بين كبار مسؤولي الأمم المتحدة الآخرين الحاضرين كريستينا دوارتي، رئيسة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبارفيه أونانجا أنيانغا، رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، والمديرون الإقليميون لكيانات الأمم المتحدة في جميع أنحاء أفريقيا، الأعضاء في المنصة.

٣٣- وناقش الاجتماع ما أحرزته الائتلافات المواضيعية وفرق العمل التابعة لمنصة التعاون الإقليمي من تقدم في عام ٢٠٢١، وبرنامج عمل المنصة لعام ٢٠٢٢، ونظر في الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب التنسيق الانمائي بشأن احتياجات المنسقين المقيمين في البلدان الأفريقية التي يمكن أن تلبيها المنصة. واستنادا إلى تحليل لنتائج الدراسة الاستقصائية، فإن المسائل الرئيسية الأربع في هذا الصدد هي: البيانات؛ الإجراءات المتعلقة بالمناخ؛ أطر الاقتصاد الكلي وأزمة الديون التي تلوح في الأفق؛ والتحول الرقمي. وكان القرار الرئيسي للاجتماع أن تكون هذه المسائل الأربع مجالات التركيز الرئيسية للائتلافات والمنصة لعام ٢٠٢٢.

٣٤- وكانت المناقشات بشأن التمويل المستدام خلال هذه الأزمة مفيدة للغاية. وقد أحرز تقدم في تحديد الأولويات المتعلقة بتغير المناخ الواردة في برنامج عمل إطار سينداي في أفريقيا. وكانت المبادرات بشأن اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية طموحة للغاية وأحرزت تقدمًا كبيرًا. ويشكل إطلاق أول منصة للبيانات أحد الانجازات

الرئيسية، حيث تتوفر الآن بيانات عالية الجودة لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٥- وفيما يتعلق بالأهداف، ثمة حاجة ملحة إلى دراسة كيفية سير الأداء في أفريقيا. وكانت هناك تحسينات متوسطة المستوى بسبب أمور تشمل الآثار المتعددة الأوجه لجائحة كوفيد-١٩. والقضية الملحة الآن هي الوقاية: تحتاج القارة إلى التركيز على قدراتها على إنتاج اللقاحات لكي تصبح أقل اعتمادًا على المناطق الأخرى في مجال إنتاج اللقاحات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعليم، الذي يشكل بدوره جزءًا هامًا من الخطة المشتركة التي حددها الأمين العام، يعد وثيق الصلة بالتحول الحقيقي والاستثمارات على المستوى القطري.

٣٦- وعلى الصعيد الاقتصادي، حدثت بعض التحولات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي وتراجعات متوقعة في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. وسيكون لذلك تأثير على فرص العمل، على نحو يُضعف احتمال اضطلاع الشباب والنساء بأدوارهم في الاقتصاد في ظل آثار الجائحة.

٣٧- ويشكل خطر ارتفاع مستويات ديون القارة مسألة أخرى مثيرة للقلق. وثمة حاجة إلى إلقاء نظرة أخرى على الهيكل المالي وما يترتب عليه من آثار بالنسبة لأفريقيا، استنادا إلى خطة تمويل التنمية. وتؤدي التحديات السياساتية والأمنية في القارة إلى عكس اتجاه بعض المكاسب التي تحققت في مجالي الديمقراطية وسيادة القانون. ويتفاقم الوضع بسبب أزمة المناخ المتنامية، وتُظهر التقارير الأخيرة أن الآثار تزداد سوءًا. وبناء على ذلك، فإن الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في شرم الشيخ، مصر، ستكون فرصة بالغة الأهمية لقيام أفريقيا بتنظيم حملة من أجل التوصل إلى اتفاق عادل للقارة في مجال تغير المناخ.

٣٨- وفيما يتعلق بالعائد الديمغرافي، لا تزال أوضاع الشباب في أفريقيا مثيرة للقلق، فهم يشعرون بالقلق بشأن المستقبل وغير متأكدين من أدوارهم في عملية صنع القرار، التي لم تُحدد بعد. وثمة حاجة إلى إحياء آمالهم، تمشيًا مع التطلعات الواردة في الخطة المشتركة، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي على حد سواء.

ثالثا- العمل معًا من أجل أفريقيا: أبرز الأنشطة المشتركة الرئيسية للدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

ألف- العمل معًا لإنجاز سلسلة حوارات أفريقيا

٣٩- تعاون مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية واليونسكو وإدارة التواصل العالمي، إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، بوصفهم أعضاءً في الفريق

العامل المعني بالتحضير للجولة الرابعة من سلسلة حوارات أفريقيا، وهي الحدث المميز الذي ينظمه مكتب المستشار الخاص.

٤٠ - وسلسلة حوارات أفريقيا، التي أُطلقت في عام ٢٠١٨، هي منصة تفاعلية تجمع صانعي السياسات والقرارات وممثلي المجتمع المدني والخبراء والأكاديميين من أجل مناقشة التحديات والفرص المتاحة للقارة الأفريقية. وبمرور الوقت، أصبحت هذه الحوارات أداة هامة لتنفيذ ولاية الدعوة المنوطة بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على الصعيد العالمي، ولاستكمال جهود بناء توافق الآراء التي تبذلها اللجنة الاقتصادية على الصعيد الإقليمي.

٤١ - ونُظم هذا الحدث الرئيسي خلال أيار/مايو ٢٠٢١، بالتزامن مع فعاليات أخرى للاحتفال بـ ''شهر أفريقيا''، وكان موضوعه ''الهوية الثقافية والملكية: إعادة تشكيل العقليات". وقد ارتكز على موضوع الاتحاد الأفريقي للعام، وهو: ''الفنون والثقافة والتراث: مرتكزات بناء أفريقيا التي نصبو إليها''. وكان الموضوع الرئيسي للاتحاد الأفريقي وسلسلة حوارات أفريقيا يرتكز على المطمح ''٥'' من خطة عام ٢٠٦٣ ويقوم على العديد من أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدفين ٤ و١٦ بشأن تعزيز ثقافة السلام والتنوع.

٤٢ - وبدأ الحدث بمجموعة أنشطة توجت بتنظيم منتدى للسياسات العامة استمر ثلاثة أيام ركز على إجراء مناقشات وأنشطة تمحورت حول ثلاثة مواضيع فرعية، هي: السلام المستدام من أجل التنمية: مراعاة العوامل التاريخية؛ وتسخير الثقافة والتراث من أجل التحول الاقتصادي؛ ورأس المال البشري: إطلاق العنان للإمكانات الثقافية والتراثية.

٤٣ - وركّزت الحوارات والنقاشات السياساتية على مسألة إطلاق العنان للإمكانيات الثقافية في مجال إحداث التحول من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة البناء بشكل أفضل، ولا سيما بعد الجائحة. وتبادل المشاركون في حلقات النقاش والمتكلمون أفكارهم ورؤاهم بشأن كيفية التصدي للعديد من التحديات، وقدموا تحليلات معمّقة وتوصيات سياساتية بشأن التعامل مع الحقائق الأفريقية الجديدة من منظور ثقافي.

باء - تعزيز أوجه الترابط بين السلام والأمن وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والتنمية

٤٤ - سجلت أفريقيا تقدمًا جديرًا بالثناء في مجال تعزيز السلام والأمن. بيد أن هناك أدلة متزايدة على أن التهديدات التي تشكلها مصادر عنف أخرى، مثل أنشطة الجهات المسلحة غير التابعة للدولة، وارتفاع مستويات الإرهاب والتطرف، بدأت تقوّض هياكل الدول وتُضعفها. وثمة اتجاه متزايد أيضا نحو تحريف الدساتير، حيث قامت عدة بلدان بتعديل مدة الولاية الرئاسية. وأصبحت الاحتجاجات الاجتماعية أكثر تواترًا، مما أدى إلى عودة ظهور الانقلابات. وشهدت العديد من البلدان تنظيم احتجاجات، ولا

سيما بواسطة الشباب، مما يعكس تزايد الاستياء من الإقصاء السياسي والاقتصادي. وفي المجال المؤسسي والتنظيمي في العديد من البلدان، لم يطرأ تحسن كبير على حالة حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة، ولا سيما بالنسبة للمرأة.

٤٥ - وفي ظل هذه الخلفية القاتمة، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا حلقتي عمل دون إقليميتين على الإنترنت بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية، وإدارة التواصل العالمي، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعُقدت يومي ٨ و٩ حزيران/يونيه ٢٠٢١، حلقة العمل الأولى لمنطقتي الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا دون الإقليميتين، وعُقدت حلقة العمل الثانية لوسط وشمال وغرب أفريقيا يومي ١٠ و١١ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

٤٦ - وشكلت حلقتا العمل هاتان جزءًا من الأنشطة المنفذة في إطار المشروع الذي يموله صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية بهدف بناء قدرات واضعي السياسات الأفريقيين على تصميم وتنفيذ سياسات تعزز أوجه الترابط بين السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية والتنمية. واجتذبت حلقتا العمل عددًا كبيرًا من المشاركين من قطاعات واسعة النطاق، بما في ذلك وزارات المالية، وقطاعات الإدارة الإقليمية، وحقوق الإنسان، والشؤون الاجتماعية، والشؤون الخارجية، فضلا عن ممثلي البعثات الأفريقية الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك. كما شارك في حلقتي العمل الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى جانب كيانات تابعة للأمم المتحدة.

٤٧ - ولدى تنفيذ المشروع، قام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا باستطلاع آراء الحكومات الأفريقية ومنظمات المجتمع المدني بهدف تحديد الرؤى الأفريقية فيما يتعلق بالنهج القائم على أوجه الترابط. واستنادا إلى نتائج هذا الاستطلاع، أُعد تقييم أساسي لمدى إدراك وفهم أوجه الترابط على الصعيد الوطني، وتم على هذا الأساس إعداد مشروع دليل للتدريب عُرض خلال حلقتي العمل. وأجرت اللجنة الاقتصادية أيضا ثلاث دراسات دون إقليمية تتعلق بأوجه الترابط في شمال أفريقيا، وغرب ووسط أفريقيا، والجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، بهدف استكشاف وتحليل أوجه الترابط بين أركان التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية بغية تعزيز تنفيذ التدخلات بشكل تآزري وتكاملي ومشترك.

٤٨ - وخلصت حلقتا العمل، التي شملت مناقشات مستفيضة في جلسات عامة وجلسات فرعية بشأن الدراسات دون الإقليمية للجنة الاقتصادية ودراسات الحالة القطرية، إلى أنه في ضوء التحديات والثغرات التي أبرزتها المناقشات، يلزم بذل المزيد من الجهود في جميع القطاعات الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن من أجل تحقيق التطلعات إلى بناء أفريقيا يعمها السلام ومتكاملة ومزدهرة تقودها شعوبها. وأقر الاجتماع

النهج القائم على الترابط بين التنمية والسلام والأمن والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان الذي يؤكد حقيقة واقعة تتمثل في أنه لا يمكن لأي وكالة أن تقدم بمفردها جميع الاستجابات المطلوبة في أفريقيا. وثمة حاجة إلى مواءمة الاستراتيجيات والأطر القائمة التي تعزز أوجه الترابط. وينبغي أيضا مراعاة الشمول، بدءًا بالسلطات المحلية والمنظمات الشعبية لضمان تعزيز الشفافية في المنظمات للتأكد من أن الإجراءات تتسق مع السياسات عند تنفيذ النهج القائم على أوجه الترابط.

٤٩- وستستخدم المسائل والتوصيات المتعلقة بالعمل الإنساني والحوكمة والبعد الجديد لتغير المناخ من أجل إثراء الدراسة المتعلقة بالتقييم الأساسي ودليل التدريب، المقرر إطلاقهما رسميًا خلال منتدى عالمي في عام ٢٠٢٢. وسيحوّل دليل التدريب إلى دورة تدريبية على الإنترنت تكون متاحة لجميع الدول الأفريقية الأعضاء.

٥٠- كما يخطط مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية، وإدارة التواصل العالمي، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لوضع نموذج عن النهج القائم على الترابط، بالشراكة مع المعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط الاقتصادي التابع للجنة الاقتصادية الذي يتخذ من داكار مقرًا له، من أجل تنظيم برنامج تدريبي في عام ٢٠٢٢ للجهات المعنية الأفريقية الرئيسية المستهدفة.

رابعا- التعاون بين وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتسريع التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

ألف- توقيع مذكرة تفاهم بين وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥١- جرى التوقيع في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ على مذكرة تفاهم منقّحة مدتها ثلاث سنوات بين وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية، في مقر بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. وقد وقّع على هذا الصك الهام الرئيس التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، إبراهيم حسن مايا كي، ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فيرا سونغوي.

٥٢- وتحدد مذكرة التفاهم ستة مجالات للتعاون، وهي: القدرة على التكيف مع تغير المناخ والحوكمة المناخية؛ والاستدامة البيئة وإدارة الموارد الطبيعية؛ والطاقة المستدامة، والعلاقة بين الطاقة والمياه والغذاء، وتمكين المجتمعات الريفية؛ وإدارة المعارف وتقييمها،

والتنمية البشرية والمؤسسية؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتكامل الاقتصادي؛ والاقتصاد الكلي والسياسة المتعلقة بالحوكمة؛ وتكوين الثروة والتصنيع.

٥٣- وعُقدت حلقة عمل أيضا يومى ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ بشأن تفعيل مذكرة التفاهم وخطة عملها لمدة السنوات الثلاث. وحدد مدراء ورؤساء الشعب في المؤسستين المنجزات الرئيسية المتوخاة من التنفيذ خلال السنة الأولى، التي يتعين رصدها وتقييمها بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية المعلنة في سياق الأطر القارية والعالمية من أجل إحداث التحول الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

٥٤- وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، اتفق كبار المسؤولين في المنظمتين على المبادئ الواجب اتباعها في وضع مذكرة التفاهم موضع التنفيذ، بما في ذلك الإطار المقترح للرصد والتقييم. واتفق مديرو مختلف المجالات المواضيعية ذات الأولوية على مواصلة تخفيض عدد النواتج والأنشطة ذات الصلة، من أجل التركيز على الإنجازات سهلة التحقيق. واعترافًا بوجود مجالات مواضيعية للتقارب، بالإضافة إلى البرامج المؤسسية الرئيسية التي يتعين تنفيذها في إطار ولايات مُستَقِلّة، اتُفق كذلك على بدء اجتماعات تشاورية تقنية. وفي غضون ذلك، طُلب إلى جهات التنسيق المعيّنة إعداد خريطة طريق وخطة عمل يُستكملان بعد إجراء مشاورات ثنائية. ولا يزال هذا العمل قيد التنفيذ.

٥٥- وأقرت حلقة العمل بأن الميزانية العادية لكل من وكالة الاتحاد الأفريقى واللجنة الاقتصادية تحد تمامًا من قدرتهما على التدخل بفعالية وتأثير في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقى. وفي سياق خدمة القارة، اتفقت المؤسستان على ضم صوتيهما والاستفادة من البعد العالمي لهيكل الأمم المتحدة الإنمائي من أجل النهوض بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وبالتالي، فإن الاتفاق على مجالات التقارب على أساس المزايا النسبية لكلتا المؤسستين لعام ٢٠٢٢، مع تحديد إطار زمني وعملية إبلاغ، سيكون أمرًا بالغ الأهمية لهيكلة التعاون الجاري الذي أُضفى عليه طابع رسمى في مذكرة التفاهم المنقحة.

باء- أسبوع برنامج الاتحاد الأفريقي لتطوير البنى التحتية في أفريقيا

٥٦- منذ تنظيم الأسبوع الأول لبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، في أبيدجان، كوت ديفوار، في عام ٢٠١٥، تحول تنظيم هذا الأسبوع إلى منتدى رئيسي لتسريع تنفيذ البنى التحتية في أفريقيا، ولإقامة الروابط أيضا بين البنى التحتية والمجالات الرئيسية للتنمية المتمثلة في التكامل الإقليمى، وتحقيق النمو الاقتصادي التحويلى، واستحداث فرص العمل. ويجمع البرنامج المبادرات المتعلقة بالبنى التحتية القارية والخطط الإقليمية الرئيسية في برنامج متسق للاستثمار في البنى التحتية وفق استراتيجية تنفيذ وحافظة للمشاريع ذات الأولوية. وتغطي المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية ضمن برنامج تطوير البنى

التحتية قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد المائية العابرة للحدود.

٥٧- وعكفت اللجنة الاقتصادية، التي هي عضو في أمانة المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية، مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على دعم الجهود التي تبذلها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم الأسبوع السابع لبرنامج تطوير البنى التحتية، الذي نُظم في نيروبي في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٢٢، وكان موضوعه ''وضع أفريقيا على أساس متين للتعافي والنمو والقدرة على الصمود عن طريق تطوير البنى التحتية''. وجمع الأسبوع السابع الشركاء في المشاريع وأشرك الجهات المعنية وأصحاب المشاريع في النهج العملية لتنفيذ مشاريع البرنامج، وناقش استراتيجيات تمويل المشاريع الـ ٦٩ التي تضمنتها المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية.

٥٨- وساهمت اللجنة الاقتصادية، بوصفها شريكة في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية وجزءًا من المشهد الإقليمي، في المناقشات التي دارت خلال الأسبوع في مجالات تضمنت: أولا، التعجيل بتنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي؛ وثانيًا، الإمكانات الاستثمارية لممر النقل الذي يربط ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا بوسط أفريقيا وما بعدها؛ وثالثًا، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والطلب على توفير البنى التحتية وخدمات النقل؛ ورابعًا، تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ بالنسبة للمشاريع التي تنفّذ في إطار المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية، بالتعاون مع مرفق الاستثمار الأفريقي للتكيف مع تغير المناخ؛ وخامسًا، جلسة العمل المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية استنادا إلى النتائج الأولية لستة تقييمات قطرية تتعلق بأوغندا، وزامبيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وملاوي.

٥٩- وفي البيان الذي اعتمد في ختام الأسبوع، أشاد المشاركون بالدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية وطلبوا من الشراكة مواصلة تقديم الدعم التقني إلى المبادرات القارية الرئيسية، ولا سيما دعم تنفيذ مشاريع المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية، والمشاريع الرئيسية لخطة عام ٢٠٦٣.

خامسا- الخلاصة: التحديات والدروس المستفادة

٦٠- حققت منصة التعاوني الإقليمي تقدمًا جديرًا بالثناء. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المواءمة بين أولويات الائتلافات المواضيعية والأولويات التي حددها المنسقون الإقليميون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية عن طريق الدراسات الاستقصائية التي أجراها مكتب التنسيق الإنمائي والاتحاد الأفريقي، مما يكفل أن يكون تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للإصلاح الإقليمي متسقًا مع خطة تنمية القارة والدول الأعضاء.

٦١- وينبغى أن تؤدي المنصة دورًا رئيسيًا في ضمان إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وباتباع أسلوب العمل بشكل عكسي، يتعين عليها تحديد أولوية المراحل الهامة التي ينبغى النظر فيها كل عام، مما لا يدع أي مجال للتسويف (الأعمال غير المكتملة). وينبغي للمنصة التركيز على تعزيز التخطيط والنمذجة ووضع السيناريوهات لضمان الاستجابة بصورة أكثر مرونة. ومن الآثار السلبية بشكل خاص لجائحة كوفيد-١٩، حدوث أي تباطؤ في التقدم نحو تحقيق الأهداف. وثمة حاجة أيضا إلى اِستِنْهاض هِمَم المانحين والشركاء الرئيسيين.

٦٢- ومن بين المقترحات الواردة في التقرير المعنون "خطتنا المشتركة"، الفرص المتاحة لزيادة الحجم وضمان التنفيذ السريع. ويمكن للمنصة اعتماد بعض المسائل الإضافية الواردة في الخطة المشتركة للاستفادة منها في تعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، مثل الحماية الاجتماعية والعقد الاجتماعى وإعادة ضبط الهيكل المالي والمتعلق بالسلم والأمن بهدف حل النزاعات المعقدة. وسيكون من الضروري أيضا إعادة التواصل مع الشباب وأجيال المستقبل عن طريق الاستفادة من منتديات أصحاب المصلحة لضمان تهيئة الشباب بشكل أفضل للجهود المستقبلية.

٦٣- وقد أكملت منصة التعاون الإقليمى مرحلة البناء وهى الآن في مرحلة تعزيز سبل الإمساك بزمام الأمور والتركيز على كيفية العمل بشكل أفضل وأسرع وعلى نطاق واسع. وسيتطلب هذا الأمر وضع خريطة طريق واضحة إلى حد كبير وإقامة شراكات لإنجاز المهام بصورة جماعية أو فردية على غرار ما تفعله الأمم المتحدة في أفريقيا.